**تحديات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) واثره على استراتيجيات الائتمان المصرفي**

**م.د. عواطف جلوب محسن**

 **كلية الادارة والاقتصاد**

 **الجامعة المستنصرية**

Email:dr\_awatie1974@uomustansiriyah.edu.iq

**المستخلص**

يمثل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) تحديا كبيرا للقطاع المصرفي في مجالات منح الائتمان والتمويل , حيث تناولت الدراسة عرضا للمعيار(IFRS9) ومتطلبات تصنيف الالتزامات وقياسها , بالاضافة الى التركيز على اوجه الخلاف بينه وبين المعيار الدولي (IAS39) , كما ركزت الدراسة على التحديات التي تواجه تطبيق المعيار على القطاع المصرفي واثره على استراتيجيات الائتمان من خلال دراسة خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) (Expected Credit Losses) كون الاعتراف بهذه الخسائر واحدة من المشكلات التي تؤدي الى حدوث ازمات مالية تنعكس على الاقتصاد بصورة عامة (محجوب واخرون, 2017:1) , حيث ان التاخير بالاعتراف بالخسائر المتوقعة من الائتمان والانتظار لحين حدوثها بصورة فعلية تؤدي الى تفاقم الازمات التي يمكن ان يتعرض لها القطاع المصرفي , وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها : ان القطاع المصرفي يحتاج الى مراجعة الستراتيجيات المتعلقة بالشفافية والافصاح عن ضعف الائتمان بالشكل الذي يتطلب تطبيق طرق محاسبية لاثبات خسائر الائتمان بالقوائم المالية من خلال تحديث طرق القياس المحاسبي والعرض وفقا لتصنيف الاصول المالية التي حددها المعيار الدولي (IFRS9) بالاضافة الى بعض التوصيات التي قدمتها الدراسة .

**الاطار العام للدراسة**

**المقدمة**

ان استراتجيات الائتمان المصرفي لها خصوصية كبيرة جدا في عملية الافصاح والعرض في القوائم المالية , لما يترتب عليه من مخاطر مستقبلية على المركز المالي للمصارف وبالتالي على الاقتصاد بالكامل ومنذ تداعيات الازمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم الى الان , كانت الاسباب تحمل على قصور المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) والصعوبة التي واجهها في الافصاح عن المخاطر الائتمانية المتوقعة والاعتراف بخسائر الائتمان للادوات المالية .

فجاءت الحاجة لاصدار المسودة النهائية للمعيار الدولي (IFRS9) الذي يحمل تعديلات كبيرة وتأثيرات متعددة على منشأت الاعمال بصورة عامة وعلى عمل القطاع المصرفي بشكل خاص ,

وتحاول هذ الدراسة ان تقف على تلك الاثار المترتبة والتحديات المرافقة لتطبيق المعيار الدولي (IFRS9) على استراتيجيات الائتمان المصرفي .

**مشكلة الدراسة**

ان مشكلة التاخير في الاعتراف بخسائر الائتمان والانتظار لحين حدوثها هي المحور الاساس لحدوث الازمات المالية التي يمكن ان تتعرض لها المصارف والجهات التمويلية , وكمحاولة لمعالجة هذه المشكلة صدر المعيار (IFRS9) الذي يتضمن العديد من المتغيرات المتعلقة بتصنيف وقياس الاصول المالية ما بين القياس بالقيمة العادلة والتكلفة المطفأة , وكذلك قيامه باستحداث نموذج لخسائر الائتمان المتوقعة(ECL) (Expected credit losses) الذي يتطلب احتساب مخصصات للديون المتوقعة قبل حدوثها وانعكاس ذلك على الااسترتيجية المتبعة لمنح الائتمان , وكذلك جاء المعيار بتغيرات بشأن محاسبة التحوط , وتاتي الدراسة لتبحث في مشكلة التحديات التي تصاحب عملية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IFRS9) واثاره المترتبة على استراتيجيات الائتمان المصرفي .

**اهداف الدراسة**

ان الهدف الرئيس للدراسة هو التعرف على ابرز التحديات التي يمكن مواجهتها عند تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IFRS9) على استراتيجيات الائتمان للمصارف من خلال دراسة مجموعة من الاهداف المكملة لهذا الهدف الرئيس اهمها :

1. تقييم المعيار المحاسبي الدولي (IFRS9) من خلال المقارنة بينه وبين المعيار المحاسبي الدولي (39) .
2. دراسة الاسس المعتمدة في القياس والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة من خلال تطبيق نموذج (ECL) (Expected credit losses) عند تصنيف الاصول المالية .
3. دراسة ابرز التحديات التي يمكن ان تواجه عملية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IFRS9) على استراتيجيات الائتمان المصرفي من خلال دراسة واقع ينهض المصارف التي تتبنى تطبيق المعيار .

**اهمية الدراسة**

تستمد هذه الدراسة اهميتها من كونها تتناول جانبا من الجوانب المحاسبية والمالية ذات التاثير المباشر على المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المصارف والمنظمات التمويلية في عدم الاعتراف بالخسائر المتوقعة من الائتمان الممنوح والانتظار لحين وقوع تلك الخسائر , وهذا كله يتعلق بالمرونة الفنية المتعلقة بالقياس والعرض والافصاح المالي عن تلك الخسائر وخاصة فيما يتعلق بالأصول المالية وطريقة قياسها .

**فرضية الدراسة**

جاءت فرضية الدراسة لاثبات قدرة المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9على مواجهة التحديات الخاصة بالتطبيق والتاثير على استراتيجيات الائتمان من خلال الاتي :

**1-** ان تطبيق هذا المعيار سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على استيراتجيات الائتمان المصرفي ممثلة بالودائع والقروض حيث سيزيد ثقة المودعين في المصارف من جهة لأنها توفر ضمانات اكثر وحماية اوفر لأموال الزبائن من جهة اخرى .

2- ان المعيار سيؤدي إلى دراسة سليمة للملاءة الإئتمانية للزبائن وهذا سيوفر حماية أكبر للمصارف من أية مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية تجاه المصرف.

3- أن تطبيق هذا المعيار سيكون له أثر كبير على إعادة تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة واحتساب المخصصات الإئتمانية وانعكاساتها على الميزانية الختامية للمصارف، حيث إن المعيار أعلاه سيسهم في إدخال مفاهيم أوسع وأشمل في ادارة المخاطر الإئتمانية في المصارف وهذا بدوره يتطلب وجود اجراءات حوكمة سليمة لدى المصرف لضمان تحقيق التطبيق السليم للمعيار.

**خطة الدراسة**

لغرض تحقيق متطلبات الدراسة تم تقسيمها الى ثلاث مباحث **:**

**المبحث الاول:** الاطار النظري للمعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية(IFRS9)

**المبحث الثاني: استراتيجيات الائتمان المصرفي**

**المبحث الثالث :الية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IfRs9 على القوائم المالية وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي**

**نتائج وتوصيات الدراسة**

**المبحث الاول:** الاطار النظري للمعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية(IFRS9)

**أولاً: نبذة مختصرة عن المعايير المحاسبية الدولية**

اسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في عام 1973 من خلال هيئات ومنظمات مهنية دولية, وذلك لغرض إعداد معايير محاسبية التي تتلقى قبولاً دولياً وتكون ذات جودة عالية وتكون مناسبة للاستعمال في الدول المختلفة, وقد تم اعادة هيكليتها في عام 2001 تحت مسمى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لتتوسع مسؤوليتها فيتم بإلغاء وتعديل المعايير السابقة ,وتم اصدار 41 معيار محاسبة دولي (IAS) , لا يزال معظمها معمولاً به الى الان وقد تم تعديل البعض منها وتم تحويلها الى معيار إبلاغ مالي دولي(IFRS) ,والبعض الآخر قد تم سحبه والغاء العمل به.(مسعود,2015 :20)

كما ان التغيرات في البيئة المالية والتغير في احتياجات المستخدمين من المعلومات قد تتطلب الى توجيهات في مدى ان تكون هذه المعلومات سليمة, شفافة ونافعة , ولابد ان تنعكس في توسيع اطار واهداف التقارير المالية وخصائصها, رغم شمولية المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما ,لا تمثل تلك القوانين الثابتة بل هي تتغير وتتطور بتطور البيئة الاقتصادية , والتغير في احتياجات المستخدمين,(وهبة,2015 : 15) ,ومن هنا جاءت المعايير المحاسبية في الكثير من البلدان من اجل التوحيد في اساليب الإبلاغ المالي التي توفر المعلومات للمستخدمين المختلفين, وتقييم الاداء وامكانية تحقيق المقارنة لمعرفة مدى فائدة تلك المعلومات (عيسي, 2004 :58) ,وتعد معايير الإبلاغ المالي الدولية( IFRS) عبارة عن مجموعة المعايير الصادرة من لجنة معايير المحاسبة الدولية ( IASC) ,ويعرف "بانه مجلس مهني لوضع المعايير الدولية والتي تكون مقرة في لندن والذي يكون مسؤولاً عن تطوير وإصدار المعايير, وتستبدل وتلغى معايير المحاسبة الدولية تدريجياً" . (Antill and Lee, 2008 :4)

وان الهدف من المعايير الابلاغ المالي الدولي( IFRS) هو توحيد عرض البيانات المحاسبية دولياً

( Adzis, 2012: 19 ) .

**ثانياً: مفهوم وتطور معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 (الأدوات المالية)**

اصدر مجلس المعايير المحاسبية معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 الذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39, بسبب تعرضه لعدة انتقادات لكونه معقد لمعدي القوائم المالية , ومدقق الحسابات ,واصدر في عام 1999 وتم تعديله حوالي (17) مرة وتلقى العديد من التعليقات والاقتراحات لتبسيط قواعد المحاسبة عن الادوات المالية ,(Bakker, et.al ,2017: 6216) , وفي عام 2005 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) ومجلس معايير المحاسبة الامريكي( FASB) بوضع العديد من الاهداف طويلة الاجل من اجل تحسين وتسهيل اعداد التقارير عن الادوات المالية والمحاسبة عنها (ابو نصار, 2019: 628) ,وفي عام 2008 تم التعرض الى الازمة المالية التي تسببت بانهيار العديد من المصارف والشركات, وقد القي الوم على المعايير المحاسبية , وبالتحديد المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ,حيث انه كان السبب الرئيسي في هذه الازمة بسبب حالات الشطب الضحمة للخسائر الائتمانية التي تتعلق بالقيمة العادلة للأدوات المالية للمصارف ( Farkas, 2015: 9), ومن هنا وبعد التعرض للعديد من الانتقادات فقد تم استبدال المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 بشكل تام وحل محله المعيار الدولي للابلاغ المالي رقم 9 لتقليل الصعوبات والتعقيد التي واجهت مدققي الحسابات وتسهيل تطبيقه ويساعد المستثمرين بفهم أفضل للمحاسبة عن الادوات المالية وكذلك تحسين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة وهذا يعتبر الهدف الرئيسي لمعايير المحاسبة الدولية, (Sichirollo, 2015 :64) , وفي تشرين 2009 قد أصدر مجلس المعايير المحاسبة الدولية الفصول الخاصة بمعيار رقم 9, والتي تناولت تصنيف وقياس الموجودات المالية ,وبعد ذلك تم نشر مسودة عرض حول التدني في القيمة خلال نفس الشهر, وفي شهر تموز في عام 2014 تم الانتهاء واصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 بصورته النهائية , وبعدها قرر مجلس المعايير المحاسبة الدولية الالزام في تطبيق معيار رقم 9 في تاريخ كانون الثاني 2018 ( Deloitte, 2014: 2).

حيث يقسم المعيار الى ثلاث مراحل متمثلة بالاتي: (محمد وحامد ,2017, 4):

**المرحلة الاولى : تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية**

حيث يصنف الموجودات المالية الى فئتين هما الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة , وتصنف الفئة الثانية للموجودات المالية الى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة العادلة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .

**المرحلة الثانية : الخسائر الائتمانية المتوقعة**

**المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط**

ويعرف التحوط "بأنه وسيلة لإدارة المخاطر وتتم من خلال استخدام مشتقة مالية واحدة أو أكثر أو ادوات تحوط أخرى لتواجه التغيرات بالقيمة العادلة او التدفقات النقدية أو الالتزام المالي" , ويجب الربط بين أداة التحوط بالمحاسبة عن البند المتحوط له , حيث انه يتم الاعتراف بالتغير الذي يحصل في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط وفي نفس الفترة يتم الاعتراف بها في تغيرات البند المتحوط له تحقيقياً لمبدأ المقابلة ( أبو نصار وحميدات, 2018, 652)

**ثالثا :متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي 9(التصنيف والقياس)**

من الجدير بالذكر ان معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 يمكن تطبيقه على جميع الادوات المالية التي هي في نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 للأدوات المالية كما انه لا يوجد تغير فيما يخص الاعتراف المبدئيه , واهم المتطلبات هي :

.(Tong,2014:63 ), (and training, 2010 : 39(

1 – يتم نقل معظم المتطلبات لمعيار المحاسبي الدولي 39 المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية لهذا المعيار 9 دون اي تغيرات, حيث ان معظم الالتزامات كانت في معيار رقم 39 تقاس يالتكلفة المطفأة أو انها يتم تقسيمها إلى عقد أساس يتم قياسها بالتكلفة المطفأة , ومشتقة ضمنية تقاس بالقيمة العادلة, أما الالتزامات التي يحتفظ بها لأغراض المتاجرة وجميع الالتزامات المشتقة تقاس بالقيمة العادلة, ومن هنا يمكن القول بأن المعيار رقم 9 لم يلغ كل متطلبات التصنيف والقياس لمعيار 39 وخاصة المتعلقة بالالتزامات المالية, بل ان المعيار رقم 9 استند عليها وأصبحت جزء منها , ومن المؤكد ان المعيار رقم 9 لم يبدأ من الصفر بل هو تطوير وتحديث لمعيار المحاسبة الدولي 39.

2 – فيما يخص الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة ,فبالاتساق مع المتطلبات المنصوص عليها في المعيار أداة حق الملكية غير المسعرة, والذي يتم تسويتها عن طريق هذا التسليم بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم(39), تلك المشتقات تكون قابلة للقياس ويجب قياسها بسعر التكلفة, بينما استبدل معيار الإبلاغ المالي رقم 9 بقياسها بالقيمة العادلة.

3 – تم تغير المتطلبات المتعلقة لخيار القيمة العادلة للالتزامات المالية كي تتناول مخاطر الائتمان الخاصة , حيث ان هذه التحسينات أتى بعد المقترحات التي قد تم طرحها ومن ثم نشرها في مايو 2010 في مسودة المعيار لخيار القيمة العادلة للالتزامات المالية بدلاً عن سعر التكلفة.

4 – تم نقل المتطلبات الواردة في ما يخص معيار المحاسبية الدولية رقم 39 الذي يتعلق بإلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بدون اي تغير.

5 – نسبة الى ما ورد في النقطتين السابقتين من المتطلبات (3,4) تم أعادة هيكلة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم9 , فقد تم أعادة ترقيم وتسلسل العديد من الفقرات او إضافة فقرات جديدة لملائمة الارشادات المنقولة من معيار المحاسبة الدولي من دون اي تغير, بإلاضافة الى ذلك تم أضافة أقسام جديدة للمعيار رقم 9 , وتوسيع نطاق أساس الاستنتاجات عن معيار رقم 9, كما أنه اجريت تعديلات ضرورية لتلك المادة .

6 – بقاء كل مجهودات مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي كالتزام كل منهما في تحقيق المزيد من قابلية المقارنة على المستوى الدولي وخاصة في مجال محاسبة الأدوات المالية.

**رابعا: أوجه التشابه والاختلاف ما بين معيار المحاسبة الدولية رقم 39 ومعيار الإبلاغ المالي رقم 9**

**أ : اوجه التشابه**

**1/ من حيث النطاق:** لايوجد اي اختلاف من حيث النطاق بالنسبة للمعيارين وذلك ان معيار 9 اعتمد على نطاق معيار 39 فضلا عن ان الاعتراف الاولي وإلغاء الاعتراف بالأدوات المالية في معيار رقم 9 الذي لا يختلف عن معيار 39

**2/الالتزامات المالية :** الالتزامات المالية كانت مقبولة لهذا لم يتم اي تغير عليها عن معيار رقم 39, كما حافظ معيار رقم 9 على شرط التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالوحدة حتى يتم تسجيلها في الدخل الشامل وليس في قائمة الدخل, كما أكد معيار رقم9 على ابقاء أسس قياس الالتزامات المالية الواردة في معيار رقم 39, عند قياس الاولي بالقيمة العادلة والقياس اللاحق بالتكلفة المطفأة على الترتيب مع الاخذ بنظر الاعتبار الاستثناءات المتعلقة بالقياس اللاحق للألتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك من خلال الربح أو الخسارة أو تلك المتعلقة بالضمانات المالية او محاسبة التحوط .

**ب :اوجه الاختلاف**

**1- الهدف/** يهدف المعيار رقم 9 الى تأسيس مبادئ لاعداد القوائم المالية للأصول المالية والالتزامات , والتي تقودها الى تقديم المعلومات الملائمة لمستعملي القوائم المالية, وبهذا ركز على المبادئ بدلاً من القواعد التي اعتمد عليها معيار رقم 39, ويهدف الى وضع أسس للقياس والاعتراف للأصول والالتزامات المالية بدلاً عن عقود البيع والشراء للبنود غير المالية.

**2- متطلبات القياس/** يختلف المعيارين بمتطلبات القياس للأدوات المالية حيث يقاس الأصل المالي على وفق متطلبات معيار 39 على أساس التصنيف الذي يتم اختياره من قبل الإدارة , معتمدا على طبيعة الإدارة وطريقة استخدامها بغض النظر عن طبيعة الأصل المالي وتدفقاته النقدية, بينما وفقا للمعيار رقم 9 يتم قياس الادوات المالية بالتصنيف الذي يجب ان يحدد بموجب أنموذج الأعمال الذي يإخذ بالاعتبار طبيعية الاصل المالي والتدفقات النقدية .

**3- طرق القياس/** يتم القياس بموجب معيار رقم 9 بطريقتين للقياس المحاسبي

 **1 – القيمة العادلة 2 – التكلفة المطفأة**

 ويعتمد معيار رقم 39 على الطريقتين وبالاضافة اليها طريقة التكلفة لبعض أدوات حقوق الملكلية

**4- اعادة التصنيف/** هناك تعديلات جوهريه من قبل معيار رقم 9 على عملية اعادة التصنيف وتكون واضحة عند التطبيق حيث انه ربط عملية أعادة التصنيف بنفس الأسس المعتمدة عند الاعتراف الاولي بعد ماكانت غامضمة, وفق معيار رقم 9 اذا يعتمد على قواعد مشوهة تجبر الوحدة على أعادة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة.

**5- قياس ادوات الملكية/** يقيس معيار رقم 39 الاستثمارات في ادوات حقوق الملكية الغير مسعرة في التكلفة بينما يقيس معيار رقم 9 الاستثمارات بالقيمة العادلة وذلك بإستخدام تقنيات القياس المختلفة**.**

**6- انخفاض القيمة/** على وفق معيار رقم 39 يستخدم أنموذجين خسائر الائتمان المتحققة ونماذج خسائر الائتمان المتوقعة ويعتبر اكثر نموذج استخداماً , بينما معيار رقم 9 يستخدم نموذج واحد وهو نموذج الخسائر الائتمان المتوقعة والاعتراف بها بمجرد وجود حالات عن مؤشرات حدوث انخفاض القيمة**.**

**7- عكس خسائر انخفاض القيمة /** يعترف معيار رقم 39 بالارباح والخسائر المنخفضة في القيمة في قائمة الدخل باستثناء ادوات الملكية , ولا يعترف بها الا بعد البيع الفعلي, بينما معيار رقم 9 يسمح بعكس خسائر الانخفاض لجميع الأصول المالية في قائمة الدخل**.**

**8- محاسبة التحوط/** يكون التحوط وفق معيار رقم 9 أكثر مرونة واتساق مقارنة مع معيار رقم 39 الذي يكون التحوط فيه لمجموعة من الأدوات المالية إلا اذا كانت جميع العناصر التي في المجموعة تخضع لمخاطر مماثلة, والقيمة العادلة لكل عنصر تتناسب مع التغير الكلي للقيمة العادلة للمجموعة, حيث ان معيار رقم 9 سمح لمحاسبة التحوط ان يتم تطبيقها على مجموعة من الأدوات المالية في حال كانت العناصر مؤهلة بشكل فردي لمحاسبة التحوط ,كما أن المنهج الذي يتبعه معيار 9 الذي يكون قائم على المبادئ التي تساهم في عرض أنشطة المخاطر التي تتعرض لها الوحدة, وتساعد أيضاً مستعملي القوائم المالية في فهم أنشطة إدارة المخاطر.(الدليمي,2017: 47)

**خامسا/ التحديات التي تواجه تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9**

ليس من السهل تطبيق معيار الإبلاغ المالي للتقارير المالية (9) وذلك بسبب التعديلات التدريجية التي مر بها المعيار على وفق مراحل متعددة من السنوات ابتداء من يونيو 2009م انتهاء بالاستبدال الكامل في 2014م, على ان يكون ملزم التطبيق في يناير 2018م ,بالرغم من إتاحة الفرصة لتطبيق المعيار بفترة مبكرة, وهذا يعني وجود العديد من التحديات التي سوف يتم تناولها:

1 –حاجة المنشآت في تقييم كل الأدوات المالية التي سوف تتأثر ببدائل القياس وفقاً للمعيار 9 , وبموجب ذلك يجب اجراء التعديلات على الأنظمة المحاسبية في المنشآت.

2- العديد من المجالات تتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدي البيانات المالية والمحاسبين القانونين.

 3- تحتاج الأدوات المالية التي تم أعادة تصنيفها وفق معيار رقم 9 الى اعادة تصنيفها مرة أخرى, وذلك وفقا لمبدأ القيمة العادلة استناداً للمعيار رقم (9 ) كونها تعتمد على نماذج الاعمال وخصائصها.

4- تعقيد إعادة تصنيف شرائح من ديون الأوراق المالية وذلك لخضوعها للفحص الكامل, من خلال مجموعة من الموجودات .

5- إن منشآت الاعمال التي يتم تطبيقها في هذا المعيار, تحتاج الى تحديد تأثير الضرائب والجهات الإشرافية عند التطبيق للمعيار , كون التغير في طريقة القياس ينعكس اثره على صافي الارباح والخسائر للفترة المشمولة بالتغيير . .

6- ان تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(9) تتطلب إعادة تصنيف الموجودات المالية التي تم اعدادها على وفق مبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر, بأعدادها على مبدأ التكلفة المطفأة, حيث تصبح من غير الممكن تطبيق محاسبة التحوط بأثر رجعي, وبالإضافة الى ذلك إن التأثير على الارباح في المرحلة الانتقالية للمعيار رقم 9 يكون جوهرياً, في حال أن البند المحتاط له تم قياسه بأثر رجعي على وفق مبدأ التكلفة المطفأة, والمشتقات ظلت في القيمة العادلة.

**المبحث الثاني: استراتيجيات الائتمان المصرفي**

**أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي**

أن النظام المصرفي والمؤسسات المالية يكون لها دور مهم في الاقتصاد, كون ان المصارف تعمل كوسيط يمد الأسواق برأس المال ,حيث يتم توفير رؤوس الأموال الجديدة وذلك عن طريق تحويل الودائع الى قروض, ( مما يخلق فرص واستثمارات ) وذلك من خلال ربط الجهات التي يكون لديها فائض في تحفيز الكفاءة ), حيث يعود معنى الائتمان في الاقتصاد "بأنه القدرة على الاقتراض اما اصطلاحا فيمكن ان يعرف الائتمان على" انه التزام جهة لجهة معينة بالاقتراض .(Williamson,1986:159-160(

ويعرف في الاقتصاد الحديث " أن يقوم الدائن في منح المدين مهلة يلتزم بها المدين عند الانتهاء ودفع قيمة الدين" فهي تعد صيغة استثمارية تعتمدها المصارف بمختلف أنواعها".

(الدغيم والأمين ونجرو,2006: ص194

وترى الباحثة انه يمكن تعريف استراتيجية الائتمان المصرفي على أنها "احدى الاستراتيجيات الخاصة للأستثمارات الرئيسة التي يتم فيها توظيف أموال المصارف نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنه مقارنة بالاستثمارات الأخرى وبالتالي فهو يحقق للمصارف وبصورة فاعلة هدف الربحية, ويمثل الائتمان ضخ سيولة للسوق لتمويل التجارة وإقامة الصناعات وتشييد العقارات والقيام بالتنمية والاستثمار بجميع الأشكال , وبذلك فإن الائتمان يمثل عصب الحياة الاقتصادية وعنصر نجاح المصارف بسبب الإيرادات المتأتية منه التي تسهل عمل المصارف في ما يخص اعداد التقارير والافصاح عن الادوات المالية بعيدا عن التعقيد الذي الزمه معيار رقم 39 " .

**ثانياً/ أهمية استراتيجية الائتمان المصرفي**

ان للمصارف دور مهم في التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق الخدمات الكبيرة التي تقوم بتقديمها, ودورها في الوساطة كما انها تمثل حافزا للنمو الاقتصادي. وان الاداء الكفوء والفاعل للصناعة المصرفية تعتبر مؤشر للاستقرار المالي لأي دولة ( Kolapo et al,2012:32) فهذا يعني إن قنوات الائتمان التي توفرها المصارف تكون اقل تكلفة كمصدر للسيولة في الاقتصاد(Kashyap et al, 2002:33) , كما يستخدم الائتمان المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية, فإن البنك المركزي عندما يضع سياسة للإصدار يأخذ بالاعتبار حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي, حيث تعتبر القروض المصرفية المصدر الرئيسي الذي يركز عليه البنك المركزي وذلك للحصول على ايراداته التي تمثل الجانب الأكبر من استخداماته,(زميت,2006: 35) , وعليه فإن للائتمان المصرفي أهمية قصوى على صعيد النشاط الاقتصادي وكذلك انشطة الاجهزة المصرفية التي لها الدور في توفير الاموال وتعبئتها في جميع المجالات الاستثمارية والاقتصادية(الدوري, 2006: 73)

**ويمكن تصنيف الائتمان الى مجموعات بحسب ضمان التسديد,(الجزراوي,النعيمي,2010)**

1. الائتمان الممتاز: حيث يشمل الائتمان الممنوح في ضمانات سريعة وسهلة التسييل.
2. الائتمان الجيد: الائتمان الغير مستحق السداد أي لم يحن وقت تسديده
3. الائتمان المتوسط: يشمل الائتمان المستحق السداد لكن لم يمض على استحقاقه 90 يوم
4. الائتمان دون المتوسط: الائتمان الذي مضى موعد إستحقاقه أو إستحقاق أحد أقساطه او الفوائد الأكثر من 90 يوم.
5. الائتمان الرديء: يشمل الائتمان الذي لم يحين موعد استحقاقه 180 يوم.
6. الائتمان الخاسر :هو الائتمان الذي مر على تاريخ إستحقاقه أكثر من سنة.

ونظراً للدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في الاقتصاد, لذا يتولى البنك المركزي كممثل السلطة النقدية عن الحكومة بمهمة الرقابة على الائتمان. وللتأكد من حجم الائتمان يكون في الحدود التي يتطلبها لتنفيذ السياسة النقدية, يكون لها الدور في ايجاد بيئة اقتصادية مستقرة وتحقيق النمو الاقتصادي على وجه صحيح, ويتم ذلك باستخدام مجموعة من الادوات المباشرة والادوات الغير مباشرة بأنواعها الكمية والنوعية اللازمة في تنفيذ هذه السياسة.

**المبحث الثالث :الية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 على القوائم المالية وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي**

**اولا :أهمية تطبيق المعيار الدولي المحاسبي الدولي IfRs9** : إن تطبيق هذا المعيار له تأثيراً مباشراً على الودائع والقروض كونه يؤدي الى زيادة ثقة المودعين في المصارف من جهة لأنها توفر ضمانات اكثر وحماية اوفر لأموال الزبائن من السابق, ومن ناحية القروض فإن المعيار سيؤدي إلى دراسة سليمة للملاءة الإئتمانية للزبائن وهذا سيوفر حماية أكبر للمصارف من أية مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية تجاه المصرف، كما أن تطبيق هذا المعيار سيكون له أثر كبير على إعادة تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة واحتساب المخصصات الإئتمانية وانعكاساتها على الحسابات الختامية للمصارف، حيث إن المعيار أعلاه سيسهم في إدخال مفاهيم أوسع وأشمل في ادارة المخاطر الإئتمانية في المصارف وهذا بدوره يتطلب وجود اجراءات حوكمة سليمة لدى المصرف لضمان تحقيق التطبيق السليم للمعيار.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من المصارف حول العالم مازالت تواجه تحديات كبيرة في تطبيق المعيار أعلاه وأن السبب في ذلك يعود إلى الجوانب الأساسية في عمل المصارف والتي يعالجها المعيار ويعالج تأثيراتها المباشرة على القوائم المالية للمصرف.

**ثانيا: مصرف الرافدين وتطبيق المعيار الدولي التاسع**

أن مصرف الرافدين من أقدم وأعرق المصارف في العراق والوطن العربي وأنه من المصارف التي تمثل قدم وأصالة القطاع المصرفي وذو باع وخبرة طويلة في تقديم مختلف الخدمات المصرفية لزبائنه بسبب ثقة الزبائن وطمأنينتهم على أموالهم في حيازته، حيث إن مصرف الرافدين يفتخر بأنه من المصارف القليلة جداً التي حافظت على أموال الزبائن برغم جميع التقلبات السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق الحبيب.

وهو من المصارف السباقة دوماً للامتثال وتطبيق المعايير الدولية واتباع افضل الممارسات المعمول بها في القطاع المصرفي وبقدر تعلق الأمر بالمعيار التاسع فإن مصرف الرافدين يمتلك الخبرات العلمية والعملية التي تؤهله لتطبيق هذا المعيار في الوقت الذي حدده البنك المركزي العراقي في بداية سنة 2019، وإن مصرف الرافدين يسعى لتطبيق المعيار مبدئياً على أساس إجمالي المحفظة الإئتمانية لكل قرض في الوقت الحاضر في ما يخص التحوط لخسائر الإئتمان المستقبلية، حيث كما هو معلوم للجميع أن مصرف الرافدين يخدم جميع طبقات المجتمع العراقي ويدعم جميع قطاعات الأعمال ويمتلك أكثر من 170 فرعاً وآلافاً من المقترضين والمستلفين في كل فرع ويتميّز بتنويع محفظته الإئتمانية وتشغيل واستثمار أمواله من خلال أدوات الدفع الإلكتروني بشرط توطين الرواتب للمستفيدين.

**ثالثا : طريقة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) من قبل مصرف الرافدين وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي (اتحاد المصارف العربية ,2018 ):**

يتم تطبيق المعيار بأحدى الطريقتين وهما :

**- الطريقة المعدلة Modify SIMPLE**

وهي طريقة مبسطة تتم من خلال اجراء المقارنة بين سنتين ماليتين متتاليتين .

**- طريقة تعديل كامل الارقام Return Full Retrospective**

وتتم من خلال اعادة الإظهار باثر رجعي وذلك بتصحيح الارصدة الافتتاحية للفترات السابقة اي بتصحيح الرصيد الافتتاحي للسنة الاولى والرصيد الختامي لها ومن ثم يتم تصحيح الرصيد الختامي للسنة الحالية .

**رابعا: الاثار المترتبة على استراتيجيات الائتمان المصرفي لاحتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة على الادوات المالية (ياسين ,2017: 28 ) :**

يحق للمصارف اختيار احدى الطريقتين عند اعداد الحسابات الختامية للمصارف وهما طريقة التكلفة التاريخية او القيمة العادلة , وعلى المصارف ان تقوم بالالتزام بالطريقة التي قامت باختيارها على المدى الطويل وعند تغيرها ينبغي عليه تغيير السنوات السابقة جميعا , كما يحق لمصارف اجراء التغيير من طريقة التكلفة التاريخية الى القيمة العادلة ولا يجوز اجراء العكس .كما يتم تصنيف الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل افرادي او اجمالي فالبنك المركزي لا يقوم بتصنيف المخاطر المتوقعة على ادواته المالية على شكل اجمالي بسبب اختلاف مصادر تلك الادوات فالسندات مثلا ( سندات الاحتياطي الفدرالي , سندات هولندا , سندات انكلترا , سندات الصين , .....,الخ ) فلا يمكن اجراء خلط للمخاطر المتوقعة من تلك التشكيلة من السندات بسبب الخصوصية المتعلقة للأدوات المالية لكل دولة لذلك يتم تصنيفها بشكل افرادي , وكذلك الحال بالنسبة الى النقد في الخارج حيث تصنيفه بشكل افرادي حسب الدولة الموجود فيها وظروف تلك الدولة والمخاطر المتعلقة بها , اما الذهب فلا يدخل ضمن التصنيف والمعيار .

**مراحل احتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار المحاسبي المالي IFRS9** (عرنوق ,2014 :572)**:**

هناك ثلاث مراحل لاحتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار المحاسبي المالي IFRS9 وهي كما يأتي :

**المرحلة الاولى :** حيث يتم احتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة الحدوث لمدة 12 شهر وحسب :

* الالتزام الطبيعي بالسداد
* وجود مخاطر خفيفة لا تؤثر على السداد مثل سداد الكوبونات او الفوائد .

**المرحلة الثانية :** حيث يتم احتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة الحدوث لكامل العمر الائتماني ( عمر القرض او الرصيد القائم ) .

حيث توجد مخاطر ائتمانية في هذه المرحلة لكن لم تصل الى مرحلة التعثر اي وجود اثر جوهري لكن تحت المراقبة .

**المرحلة الثالثة :** وهي مرحلة التعثر وتمثل المرحلة الاخيرة حيث يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد تجاوز العميل للمرحلتين السابقتين اي بمعنى وجود اثر جوهري ويصبح العميل غير عامل .

وترى الباحثة بأن الانتقال بين المراحل ينبغي ان يكون تدريجي ولا يتم بشكل سريع ومباشر من خلال تلكؤ العميل بالسداد .

وقد قام البنك المركزي العراقي بوضع معادلة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وكما مبين ادناه :

الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL ) = احتمالية التعثر (PD)\* الرصيد عند التعثر (EAD)\*الخسائر عند التعثر (LGD)

وهنا يرى الباحثون بأن الاثر الاقتصادي للخسائر الائتمانية المتوقعة لاي عميل ينبغي ان يتم قياسه على مستوى الاقتصاد الشامل وليس بنقطة زمنية معينة اي يتم اخذ الاثر على الاقتصاد الشامل مع اسوأ سيناريو اقتصادي .

**نتائج الدراسة :**

ومن خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة فقد توصلت الباحثة الى مجموعة من النتائج وهي كالاتي :

1- في ظل انخفاض القيمة ومحاسبة التحوط فقد جاء المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 ليقدم اسلوبا جديدا للاعتراف والقياس للأدوات المالية , كما قدم تصنيفا جديدا للموجودات المالية وفقا لخصائص التدفقات التعاقدية ونماذج الاعمال المستخدمة لتلك الموجودات.

2- الزم المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 الوحدات الاقتصادية بضرورة القيام بتقييم واعادة تقييم كل ادواتها المالية قبل وبعد التطبيق الالزامي في 1/1/2018 .

3- ان التغيير في الانموذج الخاص بقياس الخسائر المتوقعة كما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي IFRS9 يتوقع ان يكون له تأثيرا كبيرا في القيود المفروضة على سياسات الائتمان لمواجه المخاطر المستقبلية .

1. ان الحاجة الى التحول للمعيار المحاسبي الدولي IFRS9 جاء نتيجة افتقار التقارير المالية للمصارف والوحدات الاقتصادية التمويلة الى الشفافية والافصاح الكافي عن ضعف الائتمان والخسائر المتوقعة بالمستقبل .
2. هناك محاولات من قبل البنك المركزي العراقي لمحاولة مواجه التحديات الخاصة بتطبيق المعيار من خلال اعداد سياسات لوضع مخصصات للتمويل المتعثر ومواجهة الخسائر المتوقعة .

**توصيات الدراسة :**

1- ينبغي القيام باجراء المراجعة المستفيضة برؤية استشراقية بما يتعلق بمنح الائتمان المصرفي لفترة تسبق منح الائتمان وبما يتلائم مع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS9.

2- ينبغي اعادة النظر في تصنيف سياسات الائتمان وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IFRS9 من خلال التنسيق بين ادارة التمويل والائتمان والمخاطر والادارة المالية في المصارف مما يجنب التعرض الى الخسائر المستقبلية الناتجة من منح الائتمان .

3- اعداد القوائم المالية بالشكل الذي يضمن الوضوح والشفافية وخاصة فيما يتعلق بالائتمان المالي وتقييم الموجودات المالية واعادة تقيمها وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 .

1. التخطيط المستقبلي لرؤوس الاموال من خلال التاكد من كفاية راس المال وتقييم نماذج الاعمال طبقا للمعيار المحاسبي الدولي IFRS9 .

**المصادر/**

**المصادر العربية/**

1- مسعود, زواوي, "النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الابلاغ المالي الدولي" رسالة ماجستير, جامعة اكلي محند, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية, 2015

2- ابو نصار, محمد, حميدات, جمعة, "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي" دائرة المكتبة الوطنية, عمان, 2014.

3- ياسين, "تأثير تطبيق متطلبات القياس والإفصاح لمعايير الادوات المالية الدولية في نطاق التدقيق ومسؤوليات المدقق" رسالة ماجستير, الجامعة القنية الوسطى, الكلية التقنية الإدارية,2017.

4- عيسى, سيراون كريم, ملامح الاطار للمحاسبة في البيئة العراقية(غيرة منشورة)اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد, جامعة المستنصرية 2004

5- جنان عبد العباس باقر الدليمي, "تطور معايير المحاسبة الدولية للأدوات المالية وانعكاسه على القياس والافصاح المحاسبي في المصارف العراقية-دراسة تطبيقية" أطروحة دكتورا ,جامعة المستنصرية ,كلية الادارة والاقتصاد,2017.

6- عبد العزيز الدغيم, ماهر الأمين, ابمان نجرو:" التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(28) العدد(3),2006,ص:194.

7-ابراهيم محمد علي الجزراوي, نادية شاكر النعيمي, "تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة" ,مجلة الادارة والاقتصاد العدد83, 2010.

8- الدوري د.زكريا, السامرائي, د.يسرى,2006, البنوك المركزية والسياسات النقدية, الطبعة الاولى, دار اليازوري للنشر والتوزيع ,عمان.

9-محمد زميت:" النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية", مذكرة ماجستير(غ منشورة), جامعة يوسف بن خدة, الجزائر2005/2006, ص:35.

10- وهبة, محمد سليم, البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية, مجلة المحاسب المجاز, الفصل الثالث,العدد32 لبنان 2005

11- سعد سلمان عواد المعيني , سارة عبد الملك عبد الحميد " اثر القيمة العادلة في نتائج النشاط للمصارف التجارية الاهلية , مجلة التقني , المجلد السادس والعشرون / العدد الرابع – 2013 .

12- صلاح علي احمد محمد , محجوب عبد الله حامد " دراسة تحليلية للاثار المترتبة على تبني على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية ", مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية, المجلد الاول , العدد التاسع, نوفمبر 2017 . IFRS9

**المصادر الاجنبية/**

1-Antill, Nick. and Lee, Kenneth, "Company aluation under IFRS" 2nd edition, Harriman house Ltd, 2008

1. Ankarath, Nandakumar, Mehta, Kalprsh and Alkafaji, Yass, "Understanding IFRS fundementals", John wiley & Sons Inc., 2010.

3- Bakker, Erwin, Edward, Rands,Balasubramanian, TV, Unsworth ,Candice, Chaudhry, Asif, Van der Merwe, Minette, Coetsee, Danie, Varughese, Santosh, Johnstone, Chris& Yeung, paul(2017):”Interpretation and Application of IFRS Standards” John Wiley&Sons, Ltd.

4- Farkas, Zoltan Novotny, Lancaster University(2015):”The Significance of IFRS9 for Financial Stability and Supervisory Rules”

5- Sichirollo, Alberto Emanuele(2014-2015): “IFRS9 “Financial Instrument” ,Backgroound” ,Development and Expected Impact, Master’s Degree Programme- Second Cycle.

6- Adzis, Azira Abdul (2012): The Impact of International Financial Reporting Standards(IFRS) on Bank Loan Loss Provisioning Behavior and Bank Earnings 7-Volatilit, A Thesis Presentd in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Banking Studies at Massey University, Manawatu Campus, New Zealand.

8-Deloitte: IFRS9 (2014):” Financial Instruments Overview of the new requirements”.

9- Stephen chan, partner and head of technical and training, from IAS 39to IFRS: More than just Aname change, BDO Hongkong, explains the back ground to New IFRS and the key changes, July 2010.

10- Tan Liong Tong, A Review of Expectd Credit Loss Model, MASB Working Group(WQ 63) Consolidation, Malaysia,2014.

11- Beerbaum D; Significant Increase in Cerdit Risk According to IFRS9: Implications for financial Institution International Journal of Economic Management Science, Vol.4,Issue.9M2015, p(3).

12- Gergoriou, Greg N .& Hoppe, Christian, The Hand Book of Credit Portfolio Management, McGraw-Hill, 2009.

13- Joseph, Daytalz & David , Kathor, The Economics Of Money And International Finance, 6th Edition, McGraw-Hill,2010.

14- Gabgub, Aburawi I., Analysis Of Non-Perorming Loans In The Libyan State-Owned Commecial Bank: Percepitin Analyisi Of The Reasons And potential Methods For Treatment, Thesis Submitted In Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The School Of Government And International Affairs, Durham University,2009.

15- Kashyap, A., Rajan,R. & Stein, J., Banks As Liquidity Providers: An Explanation For The Co-Existence Of Lending And Deposit-Taking, Jounal Finance, 57,2002.

16- Kolapo, T.F., Ayeni, R.K& Oke, M.O., Credit Risk And Commercial Banks’ Performance In Nigeria: A Panel Model Approach, Australian Journal Of Business And Management Research Vol.2 No. 02, 2012.